http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1656) السنة السابعة - الاثنين (16) تشرين الثاني 2009

رئيس مجلس ادارة آسيا سيل في حوار خاص للمدى

رسول : شركتنا أول من أدخل الهاتف النقال إلى العراق

حاوره : يوسف المحمداوي

اكد رئيس مجلس ادارة شركة آسيا سيل فاروق مصطفى رسول بان قرار رئيس الوزراء بتقسيط المبلغ الذي في ذمة شركة كورك للاتصالات لمدة خمس سنوات وفائدة نسبتها ٦٪ يصب في تطوير العمل في قطاع الهاتف النقال ، وناشد فاروق دولة رئيس الوزراء بشمول شركته بهذا القرار لكونها عراقية ، وتعد من اول الشركات التي ادخلت الهاتف النقال الى العراق ، وتمنى في حوار اجرته معه المدى ان تكون الرؤية واضحة بين الوزارة وهيئة الاعلام والاتصالات في مسألة الصلاحيات واتخاذ القرارات ودعا فاروق رئيس الهيئة الى الاجتماع مع رؤساء الشركات الثلاث والاستماع الى جميع وجهات النظر للتوصل الى حلول لجميع المشاكل العالقة بما يخدم الجميع.

نحن أول من ادخل الهاتف الخلوي إلى العراق

×كيف تبلورت لديكم فكرة تأسيس شركة آسيا سيل ومتى؟

– بدأنا العمل على تأسيس الشركة في العام ١٩٩٩ ، وتكللت الجهود عن مشروع استخدام الهاتف الخلوي ولاول مرة في العراق عام ٢٠٠٠ ، وانا شخصيا ساهمت بصورة مباشرة وعلى الرغم من الحصار المفروض على البلد ، بادخال تلك التكنولوجيا ولاول مرة في تاريخ العراق وفي العام ٢٠٠٣ منحنا تراخيص العمل في اقليم كردستان من بين العديد من الشركات المنافسة ، وفي العام ٢٠٠٧ ووفق التراخيص الجديدة حصلنا على اجازة العمل في عموم العراق لمدة ١٥ عاما.

خدمة لـ(١٨) محافظة

×هل تشمل خدمتكم جميع المحافظات ؟

–نعم ، ونحن نفتخر الان بكوننا الشركة العراقية الوحيدة التي تغطي خدمتها ١٨ محافظةعراقية ، وليس بشهادتي وانما بشهادة الجميع فأن خدمة آسيا سيل برهنت على كفاءتها من خلال الهاتف النقال وهنا لابد من الاشارة بان قطاع الهاتف النقال هو انجح قطاع خدمي ، اذا ما قورن بالقطاعات الاخرى كالكهرباء والماء والطرق والجسور وغيرها من القطاعات الخدمية ولاتوجد مقارنة بين قطاع النقال وقطاع الهاتف الارضي الذي تديره وتشرف عليه وزارة الاتصالات.

×بمناسبة ذكر وزارة الاتصالات ماهي المشاكل التي بينكم ...وما مبرراتها ؟

–وزارة الاتصالات بين فترة واخرى تشن حملات هجومية الغرض منها النيل من شركات الموبايل لغاية في نفس يعقوب وانا اقول للقائمين على تلك الوزارة بدلا من تلك الحملات عليهم ان يراجعوا عملهم فمنذ العام ٢٠٠٣ والى يومنا هذا اعطوا الكثير من الوعود للمواطنين وللحكومة بأن شبكة الهواتف الارضية خلال شهور ستعمل في عموم البلاد ولكن ماحصل هو وعود فقط ولم ينفذوا شيئاً على ارض الواقع والمواطن العراقي اصبح على دراية ويقين بان الهاتف النقال هو اجدى وانفع من الهاتف الارضي.

١٩ مليون مشترك

×هل لديكم احصائية دقيقة عن عدد المشتركين في جميع شركات الموبايل في العراق ؟

–نعم ..عدد المشتركين العراقيين في الشركات الثلاث هو ١٩ مليون عراقي وهذا دليل على الافضلية التي يتمتع بها الهاتف النقال على الهاتف الارضي ، والتي جاءت على ضوء سوء الخدمات في شبكات الهاتف الارضي وما الانتقادات التي تتعرض لها شبكتنا الا دليل على فشل العاملين في وزارة الاتصالات في تنفيذ مشاريعهم وبرامجهم العملية للنهوض في قطاع الاتصالات الذي من شأنه ان يخدم المواطن.

وكنا نتمنى على المسؤولين في تلك الوزارة ان يحضروا ويدعموا عمل شركاتنا ويشجعوا عملها كقطاع عراقي خاص ساهم ويساهم في ابتكار افضل الخدمات للمواطنين.

×ماطبيعة ونوع تلك الانتقادات والهجمات التي ذكرتها ؟

–مثلا ان الوزارة تدعي بأن شركات الهاتف النقال تخلفت في تنفيذ اوامر حكومية تدعونا الى استخدام بوابات النفاذ الدولية والحقيقة هي اننا لم نتخلف وموقفهم بهذا الامر بني على خطأ وهو محاولة للعودة للاحتكار فنحن التزمنا بالاوامر الحكومية وطلبنا منهم ابرام عقود بهذه المسألة لكنهم لم يدعونا ولا الشركات الاخرى لابرام العقد فكيف تستخدم بوابات النفاذ الدولية وانت لاتمتلك عقوداً.

الوزارة تطالبنا بـ(٥٤) مليار دولار

×لكن الوزارة لها مستحقات عليكم مازالت غير مرفوعة وطالبتكم اكثر من مرة بدفعها ؟

–قبل فترة اعلنت الوزارة رقما غريبا بأن الغرامات على شركات الهاتف النقال بلغت ٥٤ مليار دولار لمدة سنة واحدة وهذا رقم مهول ويجب ان يدخل في كتاب غينيس للارقام القياسية لغرابته، شركاتنا مازالت تحبو وارباحها لاتتجاوز عدة ملايين من الدولارات فمن اين تأتي بهذا الرقم الخرافي واعده مبلغ تعجيزياً وغير واقعي.

عتبنا على المدى

×هناك مشاكل لكم ايضا مع هيئة الاعلام والاتصالات ما اسبابها ؟

–هيئة الاعلام والاتصالات الجديدة واقول الجديدة لكون عمل تلك الهيئة لم يفعل لفترة طويلة ، تولى امر ادارتها كمدير تنفيذي الاخ برهان الشاوي والذي اعرفه عن الرجل انه مثقف وحامل شهادة ، وكان من المفترض ان يكون تعامله دقيقاً ، ويتعرف في بداية عمله على هيكل الهيئة وطبيعة عمل موظفيه ، وكذلك عمل شركاتنا ويناقشنا بشأن جميع الامور ويقرر على ضوء المعلومات التي تكونت لديه. حتى في المحكمة القاضي يستمع الى المتهم والمشتكي ولكن ماحدث ان الاخ برهان الشاوي صرح لجريدة المدى ونشرته ، وبالطبع عتبنا على المدى التي كان من المفترض ان تأخذ رأي الشركات ليكون المواطن على اطلاع تام وواف، وحديث الاخ برهان الشاوي جاء وكانه يعمل في الهيئة منذ سنوات ونحن ندرك بان عمل الهيئة هو الدفاع عن حقوق الشركات ومحاسبتها ، لذا نتمنى على الاخ برهان الشاوي بدلا من اطلاق التهم جزافا مفاتحة الشركات والاتصال بها وطرح جميع المعوقات والمشاكل ان وجدت وتبادل الآراء للوصول الى حلول منطقية من شأنها خدمة المواطن من خلال تطوير عمل تلك الشركات ولابد ان تكون سلطات الهيئة واضحة لان هناك خلطاً بين اختصاصات وسلطات الوزارة واختصاصات وسلطات الهيئة التي يجب ان تدافع عن الشركات وبنفس الوقت تراقب عملها من اجل انجاح عمل هذا القطاع المهم.

التشويش حقيقة وليس ذريعة

×لطالما شكى المواطن من تردي الخدمات في شركاتكم والذريعة هي التشويش من قبل القوات الاجنبية ؟

–هذه ليست ذريعة وانما حقيقة نؤكدها وتؤيدها وزارتي الدفاع والداخلية والهيئة السابقة وكذلك الامريكان الذين اعطونا وثائق بأن التشويش موجود ، ولكن وللاسف اقولها وزارة الاتصالات تقول بأن التشويش غير موجود ، فهل من المعقول ان تكون جميع تلك الجهات مدعية بتصريحاتها والحقيقة هي فقط عند وزارة الاتصالات ومع ذلك نحن طلبنا من الحكومة العراقية بشكل رسمي وعبر الاعلام ان يقوموا بدعوة شركة عالمية متخصصة بهذا الشأن ليعرفوا هل هناك تشويش ام لا ومن هو مصدر التشويش فالتشويش موجود في اماكن عديدة وباجهزة عملاقة وصاحب التشويش يعترف بذلك ولكن وزارة الاتصالات تؤكد عدم وجوده.

مطالب غير قانونية

×تأكيدات الوزارة هل مبنية على وثائق او دلائل ملموسة ؟

–مبنية على تصريحات فقط والقصد منها هو النيل من نجاح عمل شركات النقال في البلد بعد ان فشلت الوزارة في انجاز المشاريع المنوطة بها فالوزارة التي تطالبنا بمبلغ قدره (٥٤)مليار دولار وهي مطالبة غير قانونية اصلا وستدان الوزارة عليه وكنا نتمنى من الوزارة او الهيئة دفع وتطوير قطاع شركات النقال الى الامام وليس ممارسة عملية الادانة والتسقيط فقط ولدينا دليل واضح شعر به المواطن وهو عند انسحاب الامريكان ولفترة قصيرة اصبحت الخدمة جيدة جدا.

×ماالمشكلة التي اثارتها مسألة بوابات النفاذ الدولية ولماذا الشركات غير جادة في تنفيذها ؟

–في مسألة بوابات النفاذ الدولية هناك مسالة خطرة ومهمة نود ايضاحها للرأي العام فالامر هوبيد الحكومة وبيد الشركة الفؤادية وغيرها وهي شركات صغيرة حتى الحكومة غير مقتنعة بانجاز عملها فانا كشركة من يضمن لي ان تقدم لي تلك الجهات نوعية الصوت وصفاءه وتوفير الحماية له لاسيما وانها شركات تجارية تقوم بجلب اجهزة بسيطة لضمان ارباح كبيرة.

عليهم معالجة مشكلة الهاتف الارضي

×الوزارة اعلنت عن نيتها بتأسيس شركة نقال حكومية لتصبح الشركة الرابعة كيف تنظرون الى الامر؟

–لحد الان لم ينفذ الامر ولم تصدر اجازة جديدة ومن حق الحكومة اصدار ترخيص واجازة لشركة رابعة ،ولكن يبقى امر مهم جدا وهو ان القطاع الخاص في مجال خدمات الهاتف النقال انجح من القطاع العام وهذا ما اثبته عملنا في هذه المرحلة وعلى الحكومة ان تعالج مشكلة الهاتف الارضي بدلا عن التفكير في شركة الهاتف النقال، الدولة لديها الاموال والكوادر وباستطاعتها معالجة تلك المشكلة خدمة للمواطنين. واذا كان في نية الوزارة تأسيس شركة موبايل رابعة فيجب ان تكون وفق المبادئ والاسس التي فتحت فيها اجازات الشركات العاملة حاليا فمثلا اذا منحت مجانا لتلك الشركة ونحن كما تعلمون ندفع مليار وربع المليار دولار لمدة ١٥ عاما فحينها اين وجه المنافسة الشرعية بيننا وبين تلك الشركة.

١٥ % من ايرادنا العام ندفعه للهيئة

×هل هناك نسبة معينة من الارباح تدفع الى هيئة الاعلام والاتصالات ومامقدارها ؟

–نحن ندفع ١٥٪من الايراد العام اي من المبيعات وليس الربح الى هيئة الاعلام والاتصالات وهناك ضرائب شهرية ولدينا التزامات بتوسيع الشبكة بحيث تصل الى جميع مناطق العراق.

×ماعدد المشتركين في شركتكم وماعدد الخدمات التي تقوم بها آسيا سيل وهل في النية ان تتجاوز خدماتكم خارج العراق ؟

–اولا نحن لدينا خدمة الجوال تعمل في جميع دول العالم ولدينا (٢١)خدمة عالمية وفق التكنولوجيا الحديثة موجودة في شركتنا اما عن عدد المشتركين في آسيا سيل فقد بلغ اليوم حوالي سبعة ملايين و ٣٠٠ الف مشترك موزعين في عموم البلاد.

(الكهرباء مشكلة كبيرة)

×غير التشويش هل من مشاكل اخرى تواجهكم ؟

–للاسف البعض يحاول ان يتجاهل اهم مشكلة يواجهها البلد ونحن نعاني منها ، وهي مشكلة الكهرباء فنحن كشركة ولغرض ادامة خدماتنا للمواطنين نقوم باستخدام (٣٥٠٠) مولدة من النوع الكبير وهذه المولدات تحتاج الى حماية ووقود وادامة ولمدة ٢٤ ساعة .

×الوضع الامني هل اثر على عملكم في بعض المناطق ؟

–نحن كشركة ، عشرات الابراج والمواقع ضربت ،بل وبعضها تم احراقه ودفعنا العديد من الشهداء وكل هذا ووزارة الاتصالات حتى لم تكلف نفسها بكلمة تأبين لشهدائنا وهي من القضايا الاصولية ، وهناك عشرات المواقع دمرت تماما في بغداد والموصل وديالى كلفت الشركة عشرات الملايين من الدولارات ومع ذلك لم نسمع اي مسؤول بالوزارة يشجب ويستنكر مثل تلك الاعمال الاجرامية على الاقل لنشعر بان نجاح عملنا هو نجاح للجميع ولكن للاسف لم نلحظ اي اهتمام بهذا الشأن ...

قرار المالكي رائع

×ماهم مشاريعكم المستقبلية؟

–نحن باستثناء الفوائد التي ترتبت علينا من المبلغ المتبقي الذي قدره ٦٢٥مليون دولار قمنا بانجاز شبكات توسع في جميع مناطق العراق وكلفنا هذا التوسع مبلغ قدره (٥٠٠) مليون دولار ،و ٩٠٪من هذا المبلغ هو ديون علينا من قبل بعض الجهات والاربعاء الماضي سمعنا خبراً جيداً بأن مجلس الوزراء في اجتماعه المرقم (٤١)اصدرقرارا بتقسيط مبلغ ال(٦٢٥)مليون دولار المتبقي في ذمة شركة كورك لمدة خمس سنوات وبفائدة مقدارها ٦٠٪ونتمنى ان يشملنا هذا القرار الرائع والجيد لكون شركتنا عملها شامل لجميع محافظات العراق ونعاني من ثقل الديون ونحن واثقون من عدالة رئيس الوزراء وانا شخصيا قابلته اكثر من مرة وهو من النوع الذي يستمع للآراء ويبحث عن الحلول المنطقية والواقعية وبتصوري ان قراره لشركة كورك قرار جيد وكبير يحسب له.

ونبارك دولة رئيس الوزراء عليه ونتمنى ان يعمم القرار على شركتنا لكونها عراقية ايضا .

الشركة مديونة

×تقول ان الشركة مديونة لبعض الجهات من هي تلك الجهات؟

–نعم نحن مديونون الى شركات عالمية مثل شركات هواواي ،سيمنز ،نوكياسيمنز وبمبالغ كبيرة نتيجة انتشارنا في عموم البلاد وتطوير عمل الشركة بمايتوافق وبناء اسس البنى التحتية للبلد بصورة صحيحة في قطاع الاتصالات واتمنى من حكومتنا الموقرة ان تدعم الشركات الوطنية على الاقل وتدفعها بالاتجاه الذي يضمن خدمة الجميع ..ولايتأتى هذا العمل الا باللجوء الى طاولة الحوار لازالة اية معوقات عالقة فنحن مع السيد وزير الاتصالات ومدير هيئة الاعلام في دعم والنهوض بواقع هذا القطاع وتطويره ولايتم نجاح ذلك عن طريق المحاسبة ولغة التهديد واللجوء الى المحاكم بذرائع واتهامات غير مستندة الى ادلة لان اتباع مثل تلك الاساليب سيساهم حتى في ابعاد المستثمرين عن العمل في البلاد ونحن لدينا في العراق قانون استثمار جيد وكذلك في الاقليم سيساهم في تطوير ونمو الاقتصاد والتكنولوجيا في البلاد.

×هل لديكم تفاؤل بتحسن علاقتكم مع وزارة الاتصالات او الهيئة ؟

– نتمنى ذلك ، وانا برأيي ان الوزارة تديم حالة الهجوم علينا والذي اعتقده بان السيد وزير الاتصالات الذي اتصلت به اكثر من مرة هناك من يدفعه بهذا الاتجاه ، واتوقع بان الشخوص الذين يقفون وراء ذلك من غير الاختصاصيين والدليل ان مطالبته لنا ب٥٤ مليار دولار يثبت ذلك لان الشركات ماذا تربح حتى يطلب هذا الرقم الخيالي؟ وحتى اذا افترضنا اننا نربح مليون دولار يجب محاسبتنا ضمن المليون على الاقل وعلى ضوء ذلك المبلغ يجب على الشركات اعلان افلاسها من الان ليس في العراق فقط وانما في العالم ايضا وانا بتصوري ان قرار السيد رئيس الوزراء بتحديد تسديد المبلغ المتبقي بذمة شركة كورك يصب باتجاه تنقية الاجواء بين الوزارة والشركات العاملة خاصة اذا ماطبق على شركتنا ايضا لكونها عراقية على الاقل وباعتبارنا اول من ادخل الجهاز الخلوي للعراق وانا واثق من ان مجلس الوزراء سينصف شركتنا بهذا الامر وانا تمنى ان تكون الرؤية واضحة بين الوزارة والهيئة واطلب من الاخ برهان الشاوي ان يجتمع مع رؤساء والمسؤولين في الشركات الثلاث ويستمع الى وجهات نظرهم ويبين لهم ايضا وجهة نظره كمدير للهيئة وهذا الامر باعتقادي سيصب في مصلحة الجميع .واذا ماتحقق هذا الامر سيحسب له وللهيئة ويخدم من خلاله الحكومة والشعب العراقي.

(وزارة البيئة تمنعنا من نصب بدالة)

×ما اسباب رفض وزارة البيئة لمشروعكم بنصب بدالة في بغداد ؟

–انا اضع هذا الامر على طاولتي مجلس الوزراء وهيئة الاعلام والاتصالات فنحن منذ ١٨ شهرا نحاول نصب بدالة في بغداد نستطيع من خلالها تقديم خدمة لمليوني مواطن وبعشرات الملايين من الدولارات لكن وزارة البيئة ترفض ذلك تحت ذريعة ان هناك قراراً من مجلس قيادة الثورة السابق يمنع نصب البدالات في بغداد وهذا القرار غير معدل لحد الان هل هذا يعقل ؟واي مواطن بسيط يشاهد العديد من البدالات الجديدة نصبت في بغداد ومنذ ١٨ شهرا وهم يتذرعون بهذا القانون ويجب تعديله من قبل البرلمان وعلى شركة آسياسيل فقط اما بقية الشركات يسمح لها فالهيئة تطلب مني ان اتوسع في عملي ووزارة البيئة ترفض ذلك تحت مبررات لاتطبقها على الجميع وتحت يافطة قانون لمجلس انتهت قراراته بل الغيت معظمها وتجاوزوها في عدة مجالات فاطلب واناشد مجلس الوزراء والسادة في هيئة الاعلام والاتصالات التدخل في هذا الامر.

فاروق مصطفى مع المحرر

معسكر بوكا مرتع خصب لتنظيم القاعدة

الرمادي / اف ب

قالت مصادر في الشرطة ومعتقلون سابقون ان معسكر بوكا شكل مرتعا خصبا لتنظيم القاعدة والجماعات المتطرفة التي تدور في فلكها قبل ان تغلقه السلطات الاميركية في ايلول الماضي.

ويقول ابو محمد (٣٢ عاما) من الرمادي ان «معسكر بوكا مدرسة كانت تخرج اعدادا كبيرة من التكفيريين والمتطرفين بطريقة مدبرة ومقصودة وغير عشوائية».

ويضيف الشاب الذي امضى ٢٦ شهرا في المعسكر ويعمل حاليا بأجر يومي ان «التكفيريين كانوا يختارون الجهلة واصحاب السوابق في الجريمة كونهم اللقمة السائغة لهم وبالامكان ادخال الافكار المتطرفة الى عقولهم بسهولة».

وقد شيدت القوات الاميركية معسكر بوكا وسط صحراء قاحلة بعد الاجتياح عام ٢٠٠٣. وامضى حوالى مئة الف معتقل فترات متفاوتة خلال ستة اعوام بحيث بلغت اعدادهم ذروتها مع نحو ٢٢ الفا العام ٢٠٠٧. ولدى اغلاقه في ١٧ ايلول الماضي، تم نقل ثمانية الاف معتقل الى معسكري التاجي وكروبر .

من جهته، يكشف الحاج احمد (٤٥ عاما) احد المعتقلين السابقين عن «دورات منتظمة داخل قسم المتشددين لتلقين الابرياء الفكر التكفيري المتطرف فيخرجون بعد حقبة من الزمن متطرفين يحللون قتل الجيش والشرطة بوصفهم مرتدين، ويصبح الواحد منهم مفتيا بين ليلة وضحاها».

ويتابع احمد الذي قضى اربع سنوات في بوكا واطلق سراحه نهاية عام ٢٠٠٨، «لقد مارس التكفيريون عملية غسل دماغ للجهلة الذين يسارعون فور خروجهم الى الانضمام للقاعدة ويصبحون قتلة متشددين يفتون بغير علم الامر الذي اثار استغراب الكثيرين».

بدوره، يؤكد مصدر رفيع المستوى في وزارة الداخلية ان «معظم المشتبه بهم الذين اعتقلناهم بعد الهجوم المزدوج في ١٩ آب الماضي ضد وزارتي المالية والخارجية كانوا معروفين في معسكر بوكا كما ان السيناريو ذاته تكرر في الهجوم الاخير في ٢٥ تشرين الاول».

وتؤكد اوساط امنية ان الانتحاريين اللذين نفذا هجمات آب التي ادت الى مقتل حوالى مئة شخص، كانا معتقلين في بوكا. وينطبق الامر ذاته على منفذي هجمات ٢٥ تشرين الاول على وزارة العدل ومبنى محافظة بغداد ما اسفر عن مقتل ١٥٣ شخصا.

بدوره يكشف مصدر امني اخر ان «عناصر القاعدة الذين كانت تعتقلهم القوات الاميركية يدخلون الى المعتقلات باسماء وهويات مزورة، وعند اطلاق سراحهم تسلم القوات الاميركية ملفاتهم لنا ولم نجد اوامر توقيف صادرة بحقهم بسبب التزوير».

ويضيف «بمحض الصدفة، جلب لنا الاميركيون عددا من المعتقلين نريد اطلاق سراحهم وسلمتنا الاسماء للتدقيق فيها ولم نعثر على اي دليل ضدهم، لكننا قمنا بعرض صورهم على بعض المعتقلين الاخرين، فتمكن احدهم من التعرف عليهم وتبين انهم مطلوبون بقضايا قتل وارهاب، لكن هوياتهم مزورة».

ويؤكد «وجود العديد من المعتقلين لدى الاميركيين يحملون هويات مزورة بعناوين تختلف عن عناوينهم الحقيقية، الامر الذي يمكنهم من الافلات من العقاب».

وأكد المتحدث باسم ادارة المعتقلات الاميركية براد كيمبرلي بحسب (أف ب) : «عدم تلقي اي دليل على تورط اي معتقل سابق في هذه الهجمات».

من جهته، يقول ابو محمد (٣٢ عاما) الذي تم اعتقاله بعد الانفجار الذي استهدف مرقد الامام العسكري في سامراء في شباط عام ٢٠٠٦ ان «التكفيريين يركزون على الشباب الذين تقل اعمارهم عن ٢٤ عاما، فبمجرد وصولهم يرحبون بهم بحرارة ويستفسرون منهم عن سبب اعتقالهم وارتباطاتهم الدينية».

ويضيف «بعد ذلك، يباشرون بعملية تغيير افكارهم بما فيها اطلاق اللحى وارتداء ملابس خاصة بهم وكيفية التعامل مع عناصر الحكومة خصوصا رجال الشرطة والجيش (...) لم اكن اتوقع ان اكون هناك حيث يعملون على تغيير توجهات الناس».

بدوره، يرى ابو ياسر (٤٥ عاما) الذي اعتقل بعد تفجير مرقد سامراء ايضا «انهم يعلمون السجناء علنا كيف يتعاملون مع الكفار واهمية القضاء عليهم وان نهايتهم ستكون في الجنة» ، مضيفاً ان «الاميركيين مطلعين تماما، بمساعدة كاميراتهم واجهزة التنصت، على عمليات غسيل الدماغ التي يقوم بها عناصر القاعدة». لكن كيمبرلي يؤكد ان «مراكز الاعتقال التابعة لنا هي افضل المدارس لمساعدة المحتجزين على النجاح في المجتمع».

ويختم قائلا «يتم فصل المحتجزين عن المعتقلين الاكثر تطرفا لاننا لا نريدهم ان يتاثروا بمن يسعون الى شن هجمات ضد الشعب العراقي وقوات التحالف».

معتقلون